«أوكسفورد بيزنس»: 4,2٪ نمواً سنوياً لتجارة التجزئة محلياً خلال السنوات الأربع المقبلة

الكويت ثاني أسرع أسواق التجزئة نمواً في الخليج

■ 480 ألف وافد يعمل في قطاع التجزئة والجملة من أصل 500 ألف وظيفة

محمود عيسى

توقعت مجموعة أوكسفورد بيزنس غروب أن يشهد قطاع التجزئة في الكويت، مدعوما بالتوسع الاقتصادي المطرد، نموا قويا في النصف الثاني من 2019 وما بعده، على الرغم من تقلبات ثقة المستهلك وتغييرات السياسة التي قد تؤثر على حجم التداول.

ورجحت المجموعة نمو تلك الصناعة بمعدل سنوي مركب 4,2٪ على مدى السنوات الأربع المقبلة، مرتفعا عن النمو البالغة 0,6٪ خلال الفترة بين عامي 2012ـ2016، بالتالي فإنها ستصبح ثاني أسرع أسواق التجزئة نموا في دول مجلس التعاون الخليجي، وفقاً لتقرير صدر في أواخر أبريل عن بنك Alpen Capital الاستثماري الذي يتخذ من دبي مقرا له.

وترى المجموعة ان زيادة النشاط السياحي، ونصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي وعدد متاجر البيع بالتجزئة المنظمة تمثل أهم العوامل الداعمة للنمو بشكل أساسي بناء على مبيعات التجزئة المقدرة بـ16,7 مليار دولار في 2018 ومساهمة الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بنسبة 6,7٪ بالأسعار الحالية في 2017.

في حين يبدو نمو القطاع قويا على المدى القريب، إلا أن ثقة المستهلك الكويتي تذبذبت في الأشهر الأخيرة، مما قد يعكس التحولات في التوقعات الاقتصادية، حيث ان عدم اليقين بشأن الإنفاق العام والإيرادات، والمقترحات السياسية التي تؤثر على الوافدين والتوترات الإقليمية قد أثرت جميعها على ميول المستهلكين.

هجرة الوافدين تؤثر على المبيعات

بالنظر إلى دخلهم الكبير المتاح وتمثيلهم حوالي 70٪ من السكان في الكويت، يساهم الوافدون بصورة كبيرة في سوق التجزئة المحلي من حيث المبيعات والتوظيف، حيث يوفر قطاع التجزئة والجملة أكثر من 500 ألف وظيفة، يشغل 480 ألف منها وافدون، ويأتي القطاع في المرتبة الثانية بعد القطاع العام.

وأضافت المجموعة ان سياسة التكويت الرامية لتقليص العمالة الوافدة، لاسيما في القطاع العام قد يكون لها تأثير سلبي على مبيعات التجزئة.

ويتعرض الوافدون على نحو متزايد للتسريح من العمل، وقد فصل أكثر من 2500 موظف أجنبي من القطاع العام في الأشهر الخمسة الأولى من 2019، بالإضافة الى 3100 آخرين اعتبروا فائضين عن الحاجة العام الماضي، وفقا لمسؤولين حكوميين.

وعزت المجموعة زيادة إجمالي عدد الوافدين الى تنفيذ مشاريع البنية التحتية والتنمية الجديدة التي تستخدم العمالة الأجنبية الرخيصة وذات الرواتب المتدنية والتي يحول أفرادها معظم دخلهم إلى بلدانهم الأصلية، بينما يكون تأثيرهم أقل على مبيعات التجزئة من العمالة الوافدة من ذوي المناصب والرواتب العالية، الذين يتم تخفيض أعدادهم تنفيذا للسياسات الحكومية وإحلال المواطنين محلهم.

من ناحية أخرى، تحدثت المجموعة عن تأثر الوافدين كذلك بجهود الحكومة لتوسيع قاعدة إيراداتها واسترداد بعض تكاليف الخدمات، وشمل ذلك زيادة رسوم تصاريح العمل والخدمات الصحية المقدمة للعمال الأجانب.

وبالإضافة الى ذلك، كانت هناك دعوات لزيادة العبء الضريبي على الوافدين على نحو يعرض دخلهم المتاح وقوتهم الشرائية للتناقص.

وناقش مجلس الأمة منتصف شهر مايو اقتراحا بفرض ضريبة تصل إلى 5٪ على تحويلات الوافدين في ضوء تقديرات أنها قد تحقق إيرادات ضريبية قدرها 200 مليون دينار سنويا.

ولكن محللين حذروا من أن هذه الضريبة قد تسرع من هجرة الوافدين المهرة ومغادرتهم البلاد.

وانتهت مجموعة اوكسفورد بيزنس غروب الى القول انه برغم أن سياسة الحكومة ستفتح المزيد من فرص العمل للمواطنين، إلا أن ما يمكن تحقيقه من مزايا سيتم استهلاكه عن طريق المواطنين الساعين للحصول على رواتب تتجاوز تلك التي تدفع للموظفين الأجانب الذين حلوا محلهم، ما يؤدي إلى رفع تكاليف التشغيل التي سيلقى عبؤها لاحقا على كاهل المستهلك.

تصاعد التوترات التجارية قبيل قمة مجموعة العشرين

«الوطني»: فرض رسوم على الصين يعرض مليوني وظيفة في أميركا للخطر

قال تقرير لبنك الكويت الوطني انه على الرغم من قوة الإشارات التي تؤكد على قيام الرئيس الأميركي دونالد ترامب ونظيره الصيني شي جين بينج بعقد اجتماعا ثنائيا خلال قمة مجموعة العشرين فإنه لم يتم تأكيد ذلك من قبل أي من الحكومتين. ورفض البيت الأبيض توضيح ما إذا كان قد تم الاتفاق على اجتماع الطرفين أو ما إذا كان ترامب يشير فعليا إلى اجتماعهما ضمن سياق اجتماعات موسعة تضم عدد من القادة.

وفي ردة فعل تجاه تصاعد التوترات السائدة بين الاقتصادين الصيني والأميركي قبيل قمة مجموعة العشرين، أرسلت مئات الشركات والمنظمات التجارية الأميركية بخطاب إلى الرئيس الأميركي تطالب فيه بعدم فرض رسوم جمركية جديدة على البضائع الصينية. وشملت الرسالة توقيع أطراف عديدة مثل وول مارت وتارجت وايكيا وجيه كرو والتي طالبت من خلالها ترامب بعدم المضي قدما في تطبيق الرسوم الجمركية الجديدة. واستشهد الخطاب الذي يحمل عنوان «التعريفات تضر معقل بلادنا» بمجموعة من الإحصائيات الواردة ضمن تقرير صادر عن مؤسسة «ترايد بارتنرشيب وورلد وايد» والذي يتضمن ما يشير إلى أن فرض الرسوم الجمركية قد يعرض ما يقرب من مليوني وظيفة في الولايات المتحدة للخطر وزيادة التكاليف المعيشية للأسر الأميركية المكونة من أربعة أشخاص بأكثر من 2000 دولار في المتوسط، هذا بالإضافة إلى تراجع قيمة الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة بنسبة 1٪.

سيعقد صناع القرار في الاحتياطي الفيدرالي اجتماعهم هذا الأسبوع لمناقشة السياسة النقدية. وفي ظل عدم وجود ضمان لتوصل الصين والولايات المتحدة إلى حل للنزاع التجاري القائم بين الطرفين في قمة مجموعة العشرين في وقت لاحق من هذا الشهر، لاتزال حالة عدم اليقين السائدة في السوق تتمحور حول المخاوف التجارية. كما أنه وفقا لاستطلاع أجرته وكالة رويترز للخبراء الاقتصاديين، تزايدت فرص قيام الاحتياطي الفيدرالي بخفض أسعار الفائدة خلال العام الحالي مقارنة بالشهر الماضي. فبعد تغيير مجلس الاحتياطي الفيدرالي موقفه المتحيز نحو تشديد سياساته النقدية في يناير، قدم جيروم باول الأسبوع الماضي تحولا فجائيا جديدا. حيث أعلن رئيس مجلس الاحتياطي الفيدرالي عن قيام الفيدرالي بالتصرف «وفقا لما تقتضيه الحاجة» لمعالجة مخاطر الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين، تاركا المجال مفتوحا أمام إمكانية خفض أسعار الفائدة.

واستفاد كل من الدولار الأميركي والفرنك السويسري من وضعهما كملاذ آمن في ظل تصاعد التوترات التجارية. حيث أنهى الدولار تداولات الأسبوع مرتفعا 0,94٪ ومغلقا عند سعر 97,548، في حين سجل الفرنك السويسري نموا بنسبة 0,99٪ وأغلق عند سعر 0,9988.

ضعف معدلات التضخم

وذكر التقرير ان معدلات التضخم تراجعت وفقا لمؤشر أسعار المستهلكين في الولايات المتحدة خلال مايو وصولا إلى 1,8٪ على أساس سنوي مقابل 2٪ المسجلة في أبريل، فيما يعد أقل بشكل طفيف من التوقعات البالغة 1,9٪. أما بالنسبة للأداء على أساس شهري، فقد ارتفع المؤشر بنسبة 0,1٪ مسجلا تباطؤ مقارنة بارتفاعه بنسبة 0,3٪ في أبريل. وباستثناء أسعار المواد الغذائية والوقود التي تتسم بالتذبذب، تباطأ مؤشر أسعار المستهلك الرئيسي أيضا، حيث بلغ 2٪ مقابل التوقعات البالغة 2,1٪. وتتبع القراءات صدور مؤشر أسعار المنتجين، والذي سجل في مايو أبطأ وتيرة نمو سنوية منذ أكثر من عامين. وفي ظل تزايد مخاوف المسؤولين إزاء توقعات النمو الاقتصادي على المستويين المحلي والعالمي، فإن تلك القراءات المضطربة من شأنها على الأرجح ان تدعم الرأي السائد في الأسواق بتوافر المجال أمام الاحتياطي الفيدرالي لخفض أسعار الفائدة لمواجهة تباطؤ النمو. وقد أدى استمرار التوترات التجارية إلى جانب التباطؤ الحاد في معدلات التوظيف في مايو إلى تزايد هذا التوجه.

الكويت استوردت سلعاً بمليارَي ريال من السعودية في 4 أشهر

أظهرت بيانات صادرة عن الهيئة العامة للإحصاء السعودية، تراجع حجم التبادل التجاري (إجمالي الصادرات والواردات) مع دول مجلس التعاون الخليجي بنحو 9٪ خلال الأشهر الأربعة الأولى من 2019 على أساس سنوي.

وبحسب البيانات بلغ إجمالي التبادل التجاري للمملكة مع الدول الخليجية نحو 28,15 مليار ريال (7,5 مليارات دولار) منذ بداية العام وحتى شهر أبريل الماضي، مقارنة بـ 31 مليار ريال (8,25 مليارات دولار) بالفترة نفسها من 2018.

وأظهرت نمو حجم التبادل التجاري السلعي بين المملكة ودول مجلس التعاون الخليجي بنسبة 14,3٪ خلال 2018، مقارنة بالعام السابق، بزيادة 11,27 مليار ريال (3 مليارات دولار). واستحوذت الإمارات على النصيب الأكبر من حجم التبادل التجاري مع المملكة بنسبة 65٪ بإجمالي 18,27 مليار ريال (4,86 مليارات دولار)، مقابل 22 مليار ريال (5,85 مليارات دولار) في الفترة نفسها من 2018.

وبلغت الصادرات إلى الكويت نحو 2,04 مليار ريال (0,54 مليون دولار) خلال الأشهر الأربعة الأولى من 2019 مقابل 2,233 مليار ريال (0,60 مليون دولار) في الأشهر الـ 4 الأولى من 2018، بينما بلغ حجم الواردات إلى المملكة نحو 726 مليون ريال (193,3 مليون دولار) مقابل 521 مليون ريال (138,73 مليون دولار) في المدة نفسها من 2018. واقتنصت سلطنة عمان نحو 13,3٪ بعدما وصل إجمالي حجم التبادل التجاري مع المملكة إلى نحو 3,75 مليارات ريال، أي بما يعادل مليار دولار، مقابل 3,055 مليارات ريال (0,81 مليار دولار) في الأشهر الـ 4 الأولى من 2018.

كما بلغ إجمالي قيمة صادرات السعودية غير النفطية لدول مجلس التعاون الخليجي نحو 9,8 مليارات ريال (2,6 مليار دولار).

وبلغ إجمالي الواردات من الدول الخليجية نحو 18,35 مليار ريال (4,88 مليارات دولار) أي بعجز بلغ 8,55 مليارات ريال (2,4 مليار دولار).

الشركة الكويتية للاستثمار
KUWAIT INVESTMENT CO.
55 عاما من الخبرة والثقة. 1961

تصحيح
إعلان

عن بيع أسهم بنك الخليج
مملوكة للهيئة العامة للإستثمار

بالإشارة إلى افصاح الهيئة العامة للاستثمار المؤرخ 8 مايو 2019، عن تغير الهدف من تملك أسهم بنك الخليج، تعلن الشركة الكويتية للاستثمار بصفتها مفوضا عن الهيئة العامة للاستثمار بأنها سوف تتولى مهمة بيع مساهمة الهيئة العامة للاستثمار في بنك الخليج، واعمالا بمبدأ الشفافية وبغرض اتاحة الفرصة لأكبر عدد من المستثمرين للمشاركة، فإن الشركة الكويتية للاستثمار تعلن عن قيامها بطرح عدد 490,157,157 سهم بنسبة 16.081% من أسهم بنك الخليج المملوكة للهيئة العامة للاستثمار، وذلك من خلال آلية المزاد العلني لنسبة تمثل 5% أو أكثر من أسهم رأس مال شركة مدرجة على النحو المنصوص عليه في قواعد البورصة، وسوف يتم الإعلان عن تاريخ انعقاد المزاد العلني لاحقاً فور استكمال الإجراءات اللازمة لذلك، هذا وقد تم توقيع عقد لمشتري بسعر ابتدائي لا يقل عن 312 فلس، كما سيتم تحديد سعر افتتاح المزاد حسب قواعد بورصة الكويت وتعليمات هيئة أسواق المال.

وعلى من يرغب في الدخول في المزاد العلني مراعاة قواعد البورصة واللوائح والتعليمات المعمول بها لدى كل من هيئة أسواق المال وبنك الكويت المركزي، والحصول على الموافقات اللازمة لذلك من الجهات المختصة وخاصة من بنك الكويت المركزي لتملك النسبة المذكورة أعلاه.

ولمزيد من التفاصيل عن محل الإعلان يمكن الرجوع إلى الشركة الكويتية للإستثمار.

صندوق عوائد العقاري

استثمر بأمان
عائد سنوي بتوزيعات شهرية

فترة الاشتراك والاسترداد 01 / 06 / 2019 إلى 30 / 06 / 2019

صافي قيمة الوحدة 0.632 فلس كما في 2019/03/31
ويتم تقييمها بشكل ربع سنوي قابلة للارتفاع والانخفاض حسب أداء السوق العقاري

- 14 عام من التوزيعات المستمرة
- أغلب عقارات الصندوق مدرة للدخل
- الاشتراك والاسترداد ربع سنوي
- الحد الأدنى للاشتراك 5000 وحدة
- متوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية
- عمولة الإدارة السنوية 1.5 % على إجمالي الاصول
- عمولة الاشتراك والاسترداد 0.5 %
- العائد منذ التأسيس حتى نهاية مايو 2019 هو 35.64%

العائد كل ثلاث سنوات	
2007 - 2005	%24.5
2010 - 2008	%-16.3
2013 - 2011	%18.8
2016 - 2014	%14.7
* 2018 - 2017	%5.8

- العائد عن فترة سنتين فقط
- أعضاء الهيئة الإدارية:
خالد زيد الطواري - عبدالله وحيد الشطي

في حال تغير أي بيانات ضرورية تطرأ على الاستثمار سيتم إخطار حملة الوحدات بذلك
كما يمكنكم الاطلاع على النظام الاساسي والتقارير السنوية للصندوق عبر الموقع الالكتروني www.aayan.com

180 44 88
www.aayan.com
داخلي 415 - 417 - 419
الاستقبال 22240919
البرج - شارع محمد بن القاسم - مجمع أعيان الرئيسي - الدور الأول
ساعات العمل 8:00 صباحا إلى 3:30 مساء

مدير الصندوق أعيان
شركة أعيان للإجارة والاستثمار ش.م.ك
A'AYAN LEASING & INVESTMENT CO. K.S.C.

عوائد
AWAED REAL ESTATE FUND

ترخيص 372014